

دور الأحزاب في تراجع الديمقراطية

من اعداد الاستاذ سعد الراوي

- الاردن -

مضى عقد ونيف من الزمان على دخول الأحزاب السياسية في العراق المعترك الديمقراطي ولا يزال البلد يحبو ويتعثر في مسيرته الديمقراطية الشاقة التي لم تصل الى أي بلد ديمقراطية حقيقية الا بعد توضحيات جسام وعناء طويل حتى تكرس مفهوم ومبادئ الديمقراطية عند الشعب عامة والأحزاب السياسية خاصة. وما نراه اليوم في عراقنا الجريح من تراجع كبير في هذا المجال له أسباب وتداعياته الكثيرة ولكن سأعرج هنا الى السبب المهم وقد يكون الرئيس فيما وصلت اليه الديمقراطية في العراق هو الدور السلبي للأحزاب الحاكمة او التي سجلت نفسها ككيانات سياسة ولم تصل الى دفة الحكم فيما ويمكن ان نجمل هذا الدور للأحزاب بالاتي:-

1- تفتقر هذه الأحزاب الى البرنامج السياسي الواضح والى نظام داخلي فعال. فجميعها عندما تسجل في مفوضية الانتخابات تعطي برنامجها ونظامها الداخلي لكن كل ذلك لأجل استكمال الموافقة على تسجيلها لخوض الانتخابات وليس لتفعيلها في حياتها السياسية.

2- لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولا بفكرة وجود حكومة ومعارضة بل جميعها تريد ان تكون مشاركة في الحكومة ولها باع في رسم السياسة والحصول على منافع حزبية او حتى شخصية. فتحاول أن تسيطر على صنع القرار او تشارك فيه وبالأخص السياسي والأمني. لذا بدأت الديمقراطية تتراجع بشكل مخيف ومما جعل الكثيرين الى تمجيد الدكتاتورية ولعن هذه الديمقراطية.

3- جميعها لم تشارك في تعزيز البناء الديمقراطي من خلال تشريح القوانين التي تعزز الديمقراطية وحتى بعض القوانين التي شرعت فهي مقتضبة وغير مكتملة. فتلكاً تنفيذها وكثُر اهمالها وعدم الاكتراث بتطبيقها مما يستوجب إعادة مراجعتها واستكمال كل ثغراتها ولا بد من شمولها بكل ما يتعلق بالثقافة الديمقراطية وتعزيزها.

- 4- ليس لدى هذه الأحزاب القدرة على تثقيف ناخبها خصوصاً على الديمقراطية خصوصاً والشعب عموماً على الممارسات الديمقراطية فلا تجد من يطبق الديمقراطية في هذه الأحزاب داخل قاداتها فالأمين العام يبقى أمين وعضو مكتب سياسي يبقى عضو مكتب سياسي ... الخ. فهل نرتجي ديمقراطية من أحزاب لا تطبقها !!!.
- 5- تحاول جميعها او معظمها ربط السياسة بالأمن أو بمعنى اخر تسييس العسكر. وهذا يتنافى مع ابط مبادئ الديمقراطية. وقد يكون لبعضهم ضغوطات على القيادات العسكرية والأمنية وتزداد يوم الانتخابات لكسب الأصوات وتعزيز مركزهم السياسي والأمني.
- 6- لا تؤمن بالفصل بين السلطات بل تعزز الترابط بينها بحيث نرى عضواً في الحزب الفلاني يذكر على وسائل الاعلام بحكم قضائي لم يصدر بعد او لم يعلن بعد. والامثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها. مما جعل هذه الديمقراطية هشة وممكن انهاؤها في أي وقت.
- 7- لم تتعاون في تعزيز دور الهيئات المستقلة بل معظم هذه الأحزاب تحاول التأثير إن لم تستطيع السيطرة على قراراتها. وهذه معضلة كبيرة في البناء الديمقراطي. ولم تفكر هذه الأحزاب او تشرع لإنشاء معهد او معاهد متخصصة للثقافة الديمقراطية كما هو في الدول الديمقراطية.
- 8- لم نجد من بين هذه الأحزاب نخب سياسية مؤمنة بالديمقراطية وتريد تنفيذ كل المفاهيم الديمقراطية بين افراد وهيئات هذه الأحزاب ولا في ممارسات الحكم عندما تولت زمامه. لا نجد شيء من ذلك الا في وسائل الاعلام فقط اما التنفيذ فلا وجود له.
- 9- كان لها دور سلبي في تعزيز الخلافات والانشقاقات العرقية او المذهبية او الحزبية او المناطقية ... الخ بشكل او باخر ومختلف من حزب الى اخر. وهذا ما نراه واضحاً في خطابات ولقاءات البرلمانيين والقنوات الفضائية للأحزاب وغيرها من وسائل الاعلام. كل ذلك أثر سلباً في تكريس مفهوم المواطنة والتعايش السلمي بين أطراف الشعب الواحد فتراجعت الديمقراطية بشكل ملحوظ جداً.

- 10-الكثير من هذه الأحزاب تجاوز على القوانين النافذة وحتى على الدستور بحيث أصبح بعضهم او الكثير منهم فوق القانون ويفسرويوول الدستور وفق ما يراه مناسب له شخصيا او لحزبه.
- 11-لا تقبل هذه الأحزاب رصد المخالفات الدستورية الواضحة ولا انتهاكات حقوق الانسان مما أدى الى مضاعفة الخروقات الدستورية وانتهاكات حقوق الانسان. وهذا مما لا يتماشى مع المبادئ الديمقراطية.
- 12-فشلت معظمها في تكريس مفهوم المواطنة وتعزيز هذه الثقافة التي تستند عليها اهم ركيزة في البناء الديمقراطي ونرى ذلك جلياً حتى في الأحزاب التي ادعت الوطنية او جعلته اسماً لها او شعاراً من شعاراتها.
- 13-شخصنة الأحزاب أي ان معظم هذه الأحزاب تذيّل جهودها لشخص معين بحيث تكون قراراتها بيده وهذا يعني نبذ المفهوم الديمقراطي في قيادة هذه الأحزاب وتفشي الدكتاتورية فيها فكيف تطبقها عند استلامها دفعة الحكم.

كل ذلك وأكثر أدى الى فشل الديمقراطية وشبه انهاؤها ويتراكم الفشل عند كل دورة انتخابية وأخرى. لكن نأمل أن تراجع هذه الأحزاب سياساتها وبرامجها ونظامها الداخلي لتجعل كل ذلك وفق المبادئ العامة للديمقراطية لأن فاقد الشيء لا يعطيه فكيف ابني بناء ديمقراطي تقوده أحزاب لا تؤمن ولا تطبق هذه المفاهيم وتكرس هذه الثقافة. وأملنا كذلك بظهور أحزاب جديدة تؤمن بالديمقراطية وتؤسس احزابها وفق هذا المنظور وتأخذ بعين الاعتبار لكل أخطاء الأحزاب السالفة ولا تعيدها سواءً في بنيتها وهيكلتها او في عملها وممارساتها في السلطة وان تدرس وتحلل كل أخطاء السنوات المنصرمة عسى ان نعيد بناء الديمقراطية وفق أسس ومبادئ صحيحة وسليمة وقابلة للتطبيق في واقعنا. وللعلم فكل تحول ديمقراطية يحتاج لوقت طويل قد تكون عقود من السنين او قرن من الزمن وهذا لا يعود الا الأحزاب فقط بل الى الثقافة المجتمعية ودور النخب المثقفة والتدخل الدولي والإقليمي وأسباب أخرى ليس هنا مجال ذكرها.

مدى مسؤولية الشاحن عن نقل البضائع الخطرة اتجاه الناقل البحري طبقاً لمستجدات قواعد روتردام 2008

عمار فيصل

طالب دكتوراه

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق

والعلوم السياسية، مخبر القانون البحري والنقل.

الملخص باللغة العربية:

إن مسؤولية الشاحن البحري في حالة نقل البضائع الخطرة اتجاه الناقل هي مشددة، وتعد من المواضيع الحساسة في مجال المسؤولية الناشئة عن نقل مثل هذا النوع من البضائع، وللشاحن إمكانية التخلص من هذه المسؤولية بالاستناد الى فكرة السببية العقدية، حيث قد يكون الإخلال الصادر من الشاحن المتمثل في عدم إعلام الناقل بصفة البضاعة الخطرة يقابله إخلال الناقل بواجب بطل العناية اللازمة للمحافظة على البضاعة الخطرة أثناء عملية النقل، فيكون قد اشترك أكثر من خطأ في وقوع الضرر.

باللغة الفرنسية:

La responsabilité de l'expéditeur maritime dans le cas du transport de marchandises dangereuses la direction du transporteur sont serrés, et est l'un des sujets sensibles dans le domaine de la responsabilité du fait du transfert de ce type de produits, et la possibilité de chargeur de se débarrasser de cette responsabilité repose sur l'idée d'une causalité Streptococcus, Hathagd être une violation de l'expéditeur de ne pas informer le transporteur de marchandises dangereuses dans la violation correspondante de l'obligation de diligence raisonnable porte-héros pour maintenir les marchandises dangereuses pendant le transport, donc il a participé plus d'une erreur dans la blessure.